الصباح الاقتصادية
12
العدد 2753 - السنة العاشرة
الأربعاء 29 رجب 1438 - الموافق 26 أبريل 2017
Wednesday 26 April 2017 - No.2753 - 10th Year

# الكويت والبحرين تبحثان سبل تعزيز التعاون التجاري

خالد الروضان و إبراهيم جناحي يتوسطان اللجنة التذكارية

بحث وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب لدولة الكويت خالد الروضان مع وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني راشد الزياني سبل تعزيز التعاون في المجال التجاري والصناعي وتبادل الخبرات في دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة.

واعرب الزياني خلال استقباله الوزير الروضان عن إعتزاز البحرين بالمساهمات الكبيرة والمشاريع الإستثمارية والتنموية البارزة قائلا انها تحمل بصمة الكويت وتعكس وتعزز العمل الخليجي المشترك والتكامل الإقتصادي المنشود بين دول مجلس التعاون بما يخدم منظومة العمل المشترك.

واكد الزياني اهمية اللقاء الذي يهدف الى تبادل الخبرات بين البلدين في دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة موضحا ان الاجتماع كذلك بحث موضوعات تحضير اجتماع وزراء التجارة والصناعة لدول مجلس التعاون الذي سيعقد الشهر المقبل في مملكة البحرين.

وقال ان الاجتماع بحث عددا من الموضوعات التي تهم الجانبين مثل الاطلاع على التجارب في طرق تسهيل اجراءات تسجيل الشركات وتسهيل بيئة العمل في البلدين.

ومن جانبه اكد الروضان حرص الكويت على تعزيز شراكاتها الإقتصادية مع مملكة البحرين وتبادل الرؤى والخبرات بين المعنيين في كل من القطاعين الحكومي والخاص في كلا البلدين الشقيقين. كما اشار الى المستجدات والتطورات التي إنتهجتها الكويت على الصعيد الإقتصادي اذ أسهمت بتعزيز الخدمات والإجراءات وتسهيل العمل التجاري وإستحداث المشاريع الصناعية والإرتقاء بالخدمات اللوجستية كما اسهمت بتوسيع دائرة الإستثمار وتوطين المشاريع وجذب الإستثمارات.

والتقى الوزير الروضان كذلك في وقت لاحق الرئيس التنفيذي لهيئة صندوق العمل البحرينية (تمكين) الدكتور ابراهيم جناحي وبحثا سبل التعاون في مجال دعم المشروعات الشبابية وتبادل الخبرات في هذا المجال والاطلاع على التجارب المختلفة في كلا البلدين.

# البورصة تغلق على انخفاض مؤشراتها الرئيسية الثلاثة

أغلقت البورصة تداولاتها أمس الثلاثاء على انخفاض مؤشراتها الرئيسية الثلاثة بواقع 0ر22 نقطة للسعري ليبلغ مستوى 6830 نقطة و1ر52 نقطة للوزني و4ر64 نقطة ل(كويت 15).

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 17ر6 مليون دينار كويتي (نحو 57ر5 مليون دولار أمريكي) في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة نحو 173ر6 مليون سهم تمت عبر 4068 صفقة.

وكانت أسهم شركات (عقارات ت) و(أهلي متحد) و(المستثمرون) و(اعيان) و(بنروجلف) الأكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات (الأنظمة) و(نابيسكو) و(المال) و(صلبوخ) و(المعدات) الأكثر ارتفاعا.

# «التأمينات»: حريصون على متابعة استثماراتنا المحلية والأجنبية

جانب من ورشة العمل

أكدت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية حرصها على متابعة استثماراتها المحلية والاجنبية في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم على الصعيدين المالي والاستثماري.

وقال المدير العام للمؤسسة حمد الحميضي في كلمته خلال ورشة عمل نظمتها (التامينات) حول ادارة الاصول ان المؤسسة تعتزم تنظيم عدة ورش عمل لموظفيها بالتعاون مع الشركات المالية العالمية لتعزيز فهمهم للجوانب المتعلقة بإدارة الاصول والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا الشان.

واوضح الحميضي ان الورشة المقامة بالتعاون مع شركة (جي.بي.مورغان) البريطانية لادارة الاصول تسلط الضوء على الكيفية التي ستؤثر فيها التطورات آنفة الذكر على الاقتصاد الكويتي واستثمارات المؤسسة.

ودعا موظفي (التامينات) الى المشاركة بفعالية ونشاط في جلساتها ومداولاتها ومناقشاتها المختلفة وان يتهزوا فرصة وجود الخبراء الدوليين لتحقيق اقصى استفادة ممكنة.

يذكر ان شركة (جيه. بي.مورغان) لادارة الاصول تدير اجمالي اصول تبلغ 1ر8 تريليون دولار وهي احد اذرع شركة (جي. بي. مورغان تشيس آند كو العالمية) للخدمات المالية التي يبلغ حجم اصولها 2ر5 تريليون دولار ومقرها نيويورك الامريكية.

# 38.6 مليون دينار...صافي أرباح «بيتك» خلال الربع الأول

■ المرزوق: ارتفعت إلى 27 مليار دولار خلال الربع الأول

حمد المرزوق

■ التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي تكمن في صعوبة التوسع محلياً لمحدودية السوق

اعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) تحقيقه 6ر38 مليون دينار كويتي (نحو 126 مليون دولار امريكي) ارباحا صافية خلال الربع الاول من العام الحالي بربحية قدرها 79ر6 فلس للسهم الواحد وبنمو نسبته 13 في المئة مقارنة بالربع ذاته من 2016.

وقال رئيس مجلس الإدارة حمد المرزوق في تصريح صحافي ان صافي إيرادات التمويل للربع الأول من العام الجاري بلغ 1ر100 مليون دينار (نحو 327 مليون دولار) بنسبة نمو 1ر3 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وأضاف المرزوق ان اجمالي إيرادات التشغيل في الربع الأول من العام الجاري بلغ 6ر168 مليون دينار (نحو 551 مليون دولار) بنسبة نمو 6ر22 في المئة مقارنة بنفس الفترة من 2016 في حين بلغ صافي إيرادات التشغيل 7ر98 مليون دينار (نحو 323 مليون دولار).

وذكر ان محفظة التمويل ارتفعت لتصل الى 8ر4 مليار دينار (نحو 27 مليار دولار امريكي) خلال الربع الأول من 2017 بزيادة نسبتها 3ر5 في المئة عن نهاية 2016 في حين ارتفعت حسابات المودعين لتصل إلى 10ر9 مليار دينار (نحو 35ر6 مليار دولار) بزيادة نسبتها 2ر4 في المئة بنهاية 2016.

وأوضح ان اجمالي الموجودات بلغ 16ر4 مليار دينار ( نحو 54 مليار دولار) في حين بلغت حقوق المساهمين 1ر7 مليار دينار (نحو 5ر5 مليار دولار ) بنهاية الربع الأول من العام الجاري.

وذكر ان معدل كفاية رأس المال بلغ في الربع الأول من 2017 نحو 9ر17 في المئة متخطيا الحد الأدنى المطلوب البالغ 15 في المئة.

ورأى المرزوق ان التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في الكويت تكمن في صعوبة التوسع محليا لمحدودية السوق المحلي نسبيا لافتا الى وجود العديد من الخيارات المتاحة في هذا الشان لتنمية الإيرادات والمحافظة على النمو عبر الأسواق العالمية التي يتواجد فيها او عبر الانفتاح على أسواق جديدة.

واكد التزام (بيتك) بالمساهمة في دعم خطة التنمية في البلاد والمساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة متوها بأن القطاع المصرفي يملك السيولة التي تمكنه من تمويل عجز الموازنة في حال استمراره على مدى سنوات عديدة مقبلة.

وأشاد بالجهود والتعليمات والضوابط الصادرة عن بنك الكويت المركزي لضبط وتقنين وتأصيل دور وعمل هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية بما في ذلك الضوابط الأخيرة لحوكمة الرقابة الشرعية والتي سيتعين على البنوك الإسلامية تطبيقها خلال مهلة تمتد حتى نهاية عام 2017.

يذكر ان (بيتك) تأسس في عام 1977 ومقره الكويت ويقدم الخدمات المصرفية الإسلامية عبر توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

### خلال الاجتماع الـ25 لـ «مينافاتف»

# الصايغ: الكويت طورت تشريعاتها وأنظمتها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

■ مؤشر المخاطر المرتبطة بغسل الأموال انخفض بشكل ملحوظ للكويت من 6.25 في 2015 إلى 5.54 في 2016

جانب من اجتماع الميناقاتف

■ آل الشيخ: الجهود التي بذلتها الكويت ساهمت في دعم «مينافاتف» على أداء مهامها وواجباتها بشكل أفضل

أكد رئيس وحدة التحريات المالية بوزارة المالية الكويتية طلال الصايغ ضرورة تطويع اليات تبادل المعلومات بين الأجهزة المعنية لتصبح أكثر احترافية وشمولية في مواجهة تنامي ظاهرة الإرهاب وغسل الأموال.

ودعا الصايغ الذي يشغل منصب رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (ميناقاتف) في كلمته خلال الاجتماع الـ25 لـ(ميناقاتف) الذي تستضيفه الكويت الى اخذ تدابير فاعلة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لحماية الأنظمة المالية والمصرفية لدول المجموعة وحماية اقتصاداتها.

وشدد على ضرورة إرساء مبادىء التعاون والتنسيق المستمر لمواجهة تنامي ظاهرة الإرهاب وتمويله إضافة إلى استخدام أساليب وتقنيات حديثة في غسل الأموال.

وأضاف الصايغ الذي يشغل أيضا منصب رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ان جهود الكويت في هذا الاتجاه تمخضت بوضع النظم واللوائح والقرارات ذات العلاقة لتطوير اليات ومنهجيات العمل المؤسسي السليم فضلا عن المساهمة في تعزيز القدرات وتنميتها بشكل مستدام.

وأوضح ان الكويت قامت بتطوير تشريعاتها وانظمتها لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب حيث تشهد العديد من الجهات الحكومية ذات العلاقة تطويرا في انظمتها الرقابية والإشرافية بما يلائم التشريعات السارية من جهة وافضل الممارسات المهنية ذات العلاقة بمكافحة هذه الظاهرة الآثمة من جهة أخرى.

وذكر انه تم من خلال جهود كل الأطراف الكويتية ذات العلاقة استبعاد دولة الكويت من قائمة المراجعة في العام 2015 وهو ما شكل انجازا مهما وتقديرا من قبل مجموعة العمل المالي (فاتف) للجهود التي بذلتها دولة الكويت في هذا الاطار.

وافاد بانه وفقا لما سبق وافق الاجتماع العام للمجموعة الذي عقد في ابريل من عام 2015 على طلب الكويت للخروج من عملية المتابعة والانتقال إلى التحديث كل عامين والذي يؤكد على التزام الكويت بالمعايير الدولية ذات العلاقة.

وبين ان دولة الكويت ارتقت إلى مراتب مهمة على مؤشر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يصدر من معهد (بازل) للحوكمة إذ أظهر تقريره حول مؤشر مكافحة غسل الأموال للعام 2016 تقدما كبيرا في مدى قدرة دولة الكويت على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

واضاف ان مؤشر المخاطر المرتبطة بغسل الأموال انخفض بشكل ملحوظ لدولة الكويت من 6ر25 في عام 2015 إلى 5ر54 في عام 2016 وبهذا تبوأت دولة الكويت المرتبة الأولى ضمن قائمة أفضل عشر دول للعام 2016 والتي حققت انظمتها تطورا ملموسا في قدرة الدولة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقال انه ايمانا بالمسئوليات الملقاة على عاتق الكويت وانطلاقا من دورها المحوري كأحد الدول المؤسسة لمجموعة (ميناقاتف) فقد قدمت أولوياتها للعام 2017 والتي سعت منذ اللحظات الأولى لفترة رئاستها البدء بتنفيذها وفق اطار مهني مدروس يكفل تطوير أعمال المجموعة من جهة وإرساء مفهوم استدامة الأعمال من جهة أخرى.

واكد ان أولويات ومقترحات الرئاسة تمحورت في المحاور التالية وهي استكمال جهود دولة قطر في مجال مكافحة تمويل الإرهاب وإعطاء أولوية لهذه المسالة من خلال الالتزام بالعمل على دعم منتدى خبراء تمويل الإرهاب ومكافحة أية تهديدات ناشئة في هذا المجال والمتمثلة حاليا بالمقاتلين الإرهابيين.

من جانبه قال السكرتير التنفيذي لمجموعة (ميناقاتف) الدكتور الوليد ال الشيخ ان الكويت تعد من أوائل الدول السباقة إلى مكافحة غسل الأموال حيث اصدرت أول قانون خاص بمكافحة غسل الأموال في عام 2002 وانضمت في العام 2008 لمجموعة (ميناقاتف) استشعارا منها باهمية تضافر الجهود والتعاون مع المحيط الإقليمي والدولي في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأضاف ال الشيخ في كلمة مماثلة ان لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب اثار جسيمة على الدول والاقتصاديات وأخرى اجتماعية وسياسية مؤكدا اهمية حماية اقتصاد الكويت الوطني من الأنشطة غير المشروعة وبناء مركز مالي وتجاري عالمي في ظل حكيمة قيادة ورشيدة.

وأشار الى ان الكويت خضعت لعملية التقييم المشترك في العام 2011 حيث بذلت جهودا حثيثة من أجل تطبيق الامتثال الكامل بمتطلبات غسل الأموال وتمويل الإرهاب الدولية.

وأوضح ان الكويت قامت بعدة إجراءات في هذا الشان تضمنت اعتماد القانون رقم 106 لسنة 2013 بشان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وصدور اللائحة التنفيذية للقانون بموجب القاررقم 37 لسنة 2013.

وذكر ان الكويت منذ انضمامها لمجموعة (ميناقاتف) لعبت دورا هاما في دعم المجموعة وانشطتها حيث استضافت أكثر من 8 برامج تدريبية وكبادرة طيبة منها تحتضن مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط والذي يبحث في مجالاته الموضوعات المرتبطة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمنطقة.

ولفت الى ان الكويت قامت ايضا بتمويل ورعاية احتفال المجموعة بمناسبة مرور عشر سنوات على تاسيسها في نوفمبر 2014 مشيرا الى انه وامتدادا لجهود الكويت المميزة سيتم خلال هذا الاجتماع تدشين الموقع الإلكتروني الجديد للمجموعة والذي تحملت كافة تكاليف إنشائه حتى تشغيله.

وأكد أن الجهود التي بذلتها دولة الكويت ساهمت في دعم (ميناقاتف) على أداء مهامها وواجباتها بشكل أفضل مما ساعد على رفع مستوى التزام الدول الأعضاء فيها بالتوصيات والمعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وزاد الوعي بالقضايا المتعلقة بهذا الشان.

يذكر ان (ميناقاتف) هي مجموعة إقليمية انشئت سنة 2004 وتعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتهدف إلى تبني وتنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتتضمن أهداف المجموعة المكونة من 18 دولة اتخاذ ترتيبات فعالة في جميع انحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بطريقة فعالة طبقا للقيم الثقافية الخاصة بالدول الأعضاء واطرها الدستورية ونظمها القانونية.

# «بيتك كابيتال»: تطورات أوروبا وأمريكا ساهمت في إنعاش الصكوك الخليجية

قال الرئيس التنفيذي لشركة (بيتك –كابيتال) الاستثمارية عبدالعزيز المرزوق ان التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها امريكا وبعض الدول الاوروبية والاسيوية ساهمت في انعاش الاصدارات السيادية لدول الخليج العربي من الصكوك.

واضاف المرزوق في كلمة خلال الملتقى الـ9 للشركات المدرجة والمحللين الماليين الذي تنظمه (بيتك – كابيتال) التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي ان حجم التداول في السوق الكويتية يعد الاقل خليجيا إذ تبلغ نسبة عوائده نحو 3 في المئة مقارنة بـ6 في المئة في سوق مسقط.

وذكر ان حجم التداولات في بورصة الكويت بلغ منذ مطلع العام الحالي وحتى الان نحو 440 مليون سهم في ظل تراجع العديد من القطاعات باستثناء قطاعات البتروكيماويات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتامين.

من جهته قال الرئيس التنفيذي في شركة (مزايا القابضة) ابراهيم الصقعبي في كلمة مماثلة ان الشركة لديها خطة استراتيجية للتوسع عالميا وفقا للفرص المتاحة وتنمية موارد الدخل والمحافظة على القيمة السوقية للسهم علاوة على تنمية العلامة التجارية لها. واكد الصقعبي أن (مزايا القابضة) حافظت خلال الاعوام الماضية على نسبة نمو بلغت نحو 10 في المئة سنويا مبينا ان تدرس الدخول الى اسواق جديدة تكون فيها المخاطر مدروسة بشكل واضح مثل اوروبا وامريكا سواء للشراء او التطوير.

وذكر ان (مزايا القابضة) لديها التزامات التمانية بقيمة 84 مليون دينار كويتي (نحو 274ر6 مليون دولار امريكي) في حين بلغ حجم الاصول نحو 254 مليون دينار (نحو 898 مليون دولار) مبينا ان الشركة تعتزم تنفيذ ستة مشاريع خلال 4 سنوات.

من جهته اكد رئيس ادارة المشاريع في شركة (القرين) لصناعة الكيماويات البترولية فؤاد أكبر في كلمة مماثلة سعي الشركة لتكون واحدة من الشركات الرائدة في صناعة الطاقة نظرا لخبراتها في المجال الصناعي وانفتاقها الفرص الاستثمارية المواتية في هذا المجال.